

# جوستيسيا" ترصد الإنتهاكات في وسط بيروت

19-01-2020 | 11:15

عقدت مؤسسة "جوستيسيا" لحقوق الانسان اجتماعاً استثنائياً بدعوة من رئيسها المحامي الدكتور بول مرقص والأعضاء، وتداول وحضور أمين السرّ القاضي الدكتور الياس ناصيف والمستشارة القاضية ميمم النويري. المجتمعون الأحداث الجارية في وسط بيروت، ورصدوا الإنتهاكات التي حصلت خلالها وبحسب بيان صادر عن المؤسسة، فقد سجّل المجتمعون الملاحظات الآتية:

في مقدمة أنّ حقّ التعبير والتظاهر هو حقّ أساسي تكفله المواثيق العالمية لحقوق الانسان التي التزمها لبنان-1 في دستوره المضافة في العام 1990 ولاسيما منها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 الذي شارك لبنان للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 صوغه والعهد الدولي

إذا تجاوز حق التعبير الأطر المكفولة له كأن يصار إلى تعديّ "Abus" ينقلب إلى تعسفّ "Droit" إنّ هذا الحق -2 المتظاهرين على الإعلاميين أو قوى الأمن، وعلى الأملاك العامة والخاصة وتخريبها، لاسيما منها تحطيم إشارات Limitations المرور واقتلاع الشتول والأشجار... ولذلك فإن ممارسة أي حقّ مقيد بحدود تتصل بالمصلحة العامة وفق المفهوم Definition "و"بتعريفه Delimitation وهذا المبدأ الحقوقي ينطلق من "تحديد" الحقّ. Du droit وهذا ما ينطبق تحديداً على . Tracer les frontieres "التي تعني "ترسيم الحدود de-finis اللاتيني لعبارة حرية التعبير والتظاهر

إن مهمة قوى الأمن في حالات التظاهر والاحتجاج هي حمايتهم وحماية سائر المواطنين والأملاك العامة -3 والخاصة. لذلك، ليس ما يبرّر مبادلة قوى الأمن رشق المتظاهرين بالحجارة، أو تعنيفهم في ظروف لا تقتضيها الضرورة القصوى، أو القبض عليهم على نحو مهين أو لا إنساني، كتكبيلم على نحو غير محترف، أو صفع الموقوفين منهم على وجوههم أثناء اقتيادهم بما يخالف اتفاقية مناهضة التعذيب وسائر وجوه المعاملة الحاطة بالكرامة الانسانية، كما ثبت من شواهد، وتلفت "جوستيسيا" إلى أن استعمال القوة يجب ألا يكون مفرطاً وأن يتناسب مع المقدار اللازم فقط لحماية أفراد قوى الأمن والأملاك العامة والخاصة

إن الفقه والاجتهاد الدولي عزيرٌ بموضوع تنظيم قواعد الاشتباك بين المدنيين والأمن المولج بحمايتهم وهو لا -4 يبيح لأي من الطرفين التذرع بخطأ أو تجاوز ارتكبه أحدهما لتبرير تجاوز الآخر

والأساتذة بشخص النقيب الدكتور ملحم خلف رصدت مؤسسة جوستيسيا إيجاباً موقف نقابة المحامين في بيروت-5 المحامين لموازرتهم الموقوفين في حالات مماثلة حصلت، وتطوّرهم للدفاع عنهم ومواكبتهم في أماكن توقيفهم، الأمر "الذي يُضيء على ضمانة حقوقية في دولة تتراجع فيها الضمانات الحقوقية والاجتماعية

وختم البيان: "إنّ مؤسسة جوستيسيا، إذ تلفت النظر إلى ما تقدّم، توضح أن الإشكالية المطروحة لا تتصل بحقوق الانسان على نحو مجرد بل تتعلق الإصغاء إلى المطالب الاجتماعية وتشكيل حكومة قادرة على إتمام الإصلاحات الاقتصادية واستتباب الأمن والنظام العام واستعادة الثقة السياسية، وهي تبقي اجتماعاتها مفتوحة لرصد الانتهاكات "الحقوقية وبيان الموقف إزاءها